



annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



جمعية ديبين للتنمية البيئية
Dibein Association For Environmental Development



Housing and Land Rights Network
Habitat International Coalition

مقدم إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

المراجعة الدورية الشاملة

الأردن
الدورة 45



مقدم من: دبين للتنمية البيئية

ممثل المؤسسة / مسؤول الارتباط: هلا صبحي محمد مراد

هاتف: 00962799640111

البريد الإلكتروني: info@dibeen.org hala@dibeen.org

دبين للتنمية البيئية

دبين للتنمية البيئية هي منظمة غير حكومية مستقلة غير ربحية تهتم بالمصالح البيئية والاجتماعية العامة. تأسست المنظمة عام 2010، وتتكون من مجموعة من النشطاء البيئيين والاجتماعيين، وتعمل على تعزيز الحقوق والعدالة البيئية في المنطقة العربية، وهي عضو في العديد من الشبكات والتحالفات الإقليمية والإعلامية التي تعمل من أجل الحقوق البيئية والاجتماعية والاقتصادية ومنها: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) وشبكة العمل المناخي العربي (CAN-AW) وشبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR)

للاتصال: info@dibeen.org

لمزيد من المعلومات: [/https://www.facebook.com/Dibeen.Association](https://www.facebook.com/Dibeen.Association)

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)

ANND هي شبكة مستقلة وديمقراطية ومدنية، تأسست في عام 1997، تهدف إلى تعزيز وتمكين المجتمع المدني وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في الدول العربية. تتكون شبكة ANND من 9 شبكات وطنية و 23 منظمة غير حكومية تعمل في 12 دولة عربية. يتم تنظيم عمل الشبكة وفق ثلاثة مجالات رئيسية: تعزيز قدرة ودور منظمات المجتمع المدني في المناصرة والضغط في مجال صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية؛ تعزيز المساحات المتاحة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛ ترويج وتطوير المواد المعرفية المتوفرة في المنطقة العربية والمتعلقة بدور المجتمع المدني.

للاتصال: annd@annd.org

لمزيد من المعلومات: www.annd.org

التحالف الدولي للموئل (HIC)

شبكة حقوق الأرض والسكن (HLRN)

شبكة حقوق الأرض والسكن جزء من التحالف الدولي للموئل، وهو مجموعة دولية مستقلة غير ربحية من المنظمات والأفراد العاملين في مجال المستوطنات البشرية. يضم HIC أعضاء من حوالي 350 منظمة غير حكومية ومجتمعية ومؤسسات أكاديمية وبحثية وحركات اجتماعية وأفراد متشابهين في التفكير من أكثر من 80 دولة في كل من الشمال والجنوب. يتم التعبير عن التزامهم الملزم في مجموعة مشتركة من الأهداف التي تشكل تفاني HIC للمجتمعات التي تعمل على إعمال حقها الإنساني في السكن اللائق وتحسين ظروف مواطنها.

HIC-HLRN مكرس لخلق المعرفة وتطوير قدرات أعضاء HIC وقدرات الحلفاء لتطبيق ومواصلة تطوير معايير حقوق الإنسان الدولية المتعلقة بالموائل في مندياتهم المحلية والإقليمية والعالمية لتعزيز سبل الانتصاف التي تطبق حقوق الإنسان

إلى السكن اللائق والأساليب القائمة على حقوق الإنسان للقضايا التي تؤثر على الموائل البشرية.

للاتصال: hic-mena@hic-mena.org

لمزيد من المعلومات: <https://www.hlrn.org/> <https://www.hic-mena.org> and <https://www.hic-net.org>

لمحة عامة عن الإطار التشريعي والمؤسسي للحق في بيئة صحية في الأردن

1. يقر الأردن بأهمية العمل في مجال الحقوق البيئية من خلال تصديقه على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 3 نيسان / أبريل 1976 ، والذي يضمن الحق في العمل والتعليم والصحة والسكن والحياة الكريمة والتي تشمل الحقوق البيئية¹.
2. كان للأردن موقف إيجابي من التصويت على قرارات مجلس حقوق الإنسان ، بما في ذلك القرار رقم 13/48 لسنة 2021 ، الذي يهدف إلى الاعتراف بأن التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة هو حق من حقوق الإنسان².
3. تم إنشاء وزارة البيئة عام 2003 بموجب قانون حماية البيئة المؤقت رقم (1) لسنة 2003. وقد وافق مجلس النواب على القانون ليصبح قانون حماية البيئة رقم (52) لسنة 2006 ، وتم تعديله لاحقاً ليصبح: قانون حماية البيئة رقم 6 لسنة 2017. كما وافق الأردن ، ولأول مرة في تاريخه ، على قانون الإدارة المستدامة للنفايات تحت مسمى القانون الإطاري لإدارة النفايات رقم 16 لسنة 2020..
4. على الرغم من أن وزارة البيئة مُنحت بموجب قانونها رقم (6) لسنة 2017 في المادة (4) صلاحية الإشراف والرقابة على باقي أعمال الوزارات الأخرى المعنية بالمحافظة على البيئة وحمايتها وحماية حقوق المواطنين، إلا أن وجود وزارات وهيئات مختلفة لها صلاحيات متابعة وتقييم وإنفاذ القوانين حسب تخصصها يخلق تداخلاً وتضارباً في الصلاحيات وعدم وضوح.
5. على سبيل المثال تضارب السلطات وعدم الوضوح، وتحديدًا في إدارة واستخدام الأراضي، والحفاظ على الغابات واستدامتها، وحماية البيئة من التلوث. ويخضع ملف النفايات الصلبة والخطرة أيضًا لإدارة عدة جهات ، بما في ذلك وزارة الإدارة المحلية ووزارة الصحة.

توصيات للأردن

6. وضع آليات وتعليمات لتفعيل المادة رقم (4) من قانون حماية البيئة لسنة 2017 لضمان قيام وزارة البيئة بدورها في مراقبة مكونات البيئة في الأردن، والتأكد من عدم اختلال توازنها، وإدارة المتاح من الموارد بشكل أكثر كفاءة، والحد من معدلات التلوث ومنع التعديات.
7. ضمان التنسيق بين الوزارات المختلفة ذات الصلة بالحق في البيئة الصحية لضمان كفاءة العمل والتنسيق على أعلى مستوى ، للحفاظ على البيئة لضمان حق الإنسان في التمتع بها بطريقة صحية وسليمة وعادلة ومنصفة ومستدامة، مع التأكيد على مبدأ إشراك المجتمعات المحلية في إدارة بيئتها ومواردها واتخاذ كافة السبل لتحقيق ذلك انطلاقاً من مبادئ حقوق الإنسان.

1. الحق في المياه النظيفة والآمن والصرف الصحي الآمن

8. يُصنف الأردن على أنه أفقر دولة في العالم من حيث الموارد المائية، ومع ازدياد عدد السكان بشكل طبيعي أو لأسباب تتعلق بوضع اللاجئين في الأردن ، والذي ازداد مع حالة عدم الاستقرار في المنطقة نتيجة الثورات المتتالية في الدول العربية خاصة في سوريا مما نتج عنه تعمق الأزمة حيث انخفض نصيب الفرد من المياه من 135 متراً مكعباً في السنوات 2013-2016 إلى 73 متراً مكعباً في 2017 وإلى 61 متراً مكعباً في 2023.³
9. يؤكد البنك الدولي أن حد الفقر المائي هو 1000 متر مكعب للفرد في السنة، أي أن الأردن أقل بـ 8 مرات من خط الفقر المطلق ، أو ما يسمى بالندرة المطلقة ، والتي تقل عن 500 متر مكعب في السنة للفرد.⁴
10. حددت خطة التكيف الوطنية عددًا من السيناريوهات لموجات الجفاف المتتالية في المملكة وإمكانية حدوث انخفاض في هطول الأمطار بنسبة تتراوح من 20% إلى 35% على الأكثر حتى عام 2100. ويشير هذا إلى تحد كبير يتعلق بإمدادات المياه لجميع القطاعات مع الزيادة المطردة في عدد السكان ، وهذا سيؤثر بشكل كبير على حقوق

المواطنين في الماء والغذاء ومستوى معيشي لائق ، وحق العمل ، في القطاعات الزراعية والسياحية والصناعية على وجه التحديد ، والتي قد تتأثر بندرة الموارد المصاحبة للتغيرات المناخية والجفاف وموجات الحرارة⁵.

11. توفير المياه للاستخدام الشخصي والمنزلي ، ونوعية المياه وتحديداً المياه الجوفية جائحة كوفيد-19 أدى إلى تزايداً على المياه يقدر بنحو 10% من إجمالي الطلب على المياه. دفعت هذه الزيادة في الطلب وزارة المياه إلى البحث عن مصادر غير تقليدية من خلال استراتيجية المياه 2022-2040. ومع ذلك ، فإن هذه الاستراتيجية الجديدة ليست مبنية على نهج حقوق الإنسان الذي يعترف بحقوق المواطنين وحقوقهم في المشاركة في قرارات المياه والتصدي لتحدي المياه من خلال أدوات المشاركة الديمقراطية. كما تخلو الاستراتيجية تماماً من أي ذكر للمشاركة المجتمعية أو المجتمع المدني على عكس السابقة التي وضعت أطراً واضحة للتعاون مع المجتمع المدني.

12. وتغطي خدمات الصرف الصحي حتى الآن 68% فقط من المناطق الحضرية، وتعتمد باقي المناطق على الاستخدام التقليدي المتمثل في الحفر الامتصاصية التي تؤثر على الوضع الصحي والمائي والاقتصادي للمواطن ، خاصة في المناطق الريفية والزراعية. حددت تقارير اليونيسف أن ثلث المدارس الأردنية فقط موصولة بخدمات الصرف الصحي مما يجعل الموضوع أكثر صعوبة على الأطفال وينتهك حقوقهم الصحية⁶.

توصيات للأردن

13. استحداث قانون للمياه للسعي إلى زيادة نصيب الفرد من المياه وضمان التوزيع العادل للمياه تنفيذاً للحق في المياه النظيفة والصرف الصحي الآمن.

2. الحق في الأرض وضمان استخدامها المستدام

14. لا يوجد قانون متخصص في إدارة الأراضي في الأردن. يوجد نظام لتنظيم استعمالات الأراضي وتعديلاته رقم (6) لسنة 2007 صادر بموجب المادة رقم (6) من قانون تنظيم المدن والقرى والمباني وتعديلاته رقم 79 لسنة 1966 الذي تم إصداره منذ ما يقرب من 60 عاماً وهو قانون مؤقت منذ ذلك الحين..

15. لا يزال الامتثال للنظام ضعيفاً للغاية ، بالإضافة إلى حقيقة أن خريطة استخدامات الأراضي ، وهي جوهر النظام، لم يتم تحديثها بعد⁷.

16. لا تزال وزارة الزراعة غير ممثلة في مجلس التنظيم الأعلى الذي أوكلت إليه مسؤولية تنفيذ النظام ، في مخالفة صريحة لنص المادة 57 من قانون الزراعة الأردني التي تعطي للوزارة سلطة في هذا الشأن. وكذلك الحال بالنسبة لوزارة البيئة، التي بموجب قانونها في المادة 4 ، تمنح صفة الرقابة والمتابعة أيضاً ، وتحديداً على الأراضي التي تتمتع بأنظمة بيئية مهمة.

17. وكمثال واضح على هذا الانتهاك ، وافق مجلس الوزراء في تموز / يوليو 2019 على تغيير وضع الأراضي الواقعة داخل حدود التنظيم على امتداد منطقة وادي الأردن من أراضٍ زراعية إلى أراضٍ تجارية بعمق 40 متراً من جهتي الشارع الرئيسي شرقاً وغرباً بالإضافة إلى التعديلات التي طالت المحميات الطبيعية، مثل التعدي على محمية الفيفا مطلع عام 2020 ، وما سيتم إلحاقه بمحمية ضانا نتيجة الموافقة على الأنشطة التعدينية في عام 2022.

3. إدارة النفايات المستدامة

18. تطورت البيئة التشريعية للنفايات الصلبة في الأردن خلال السنوات الماضية حيث صدر القانون الإطار الأول لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020 ، والذي يمكن اعتباره قانوناً سابقاً لقانون حماية البيئة ، يقوم على مبدأ الوقاية ، والملوث يدفع ، ومبدأ المنع ، ومبدأ الاحتراز ، ومبدأ المسؤولية الموسعة.

19. وزارة البيئة (MoEnv) هي المعنية بالجوانب التنظيمية والسياسات بالإضافة إلى مراقبة التنفيذ والامتثال لهذه

- اللوائح ووزارة الإدارة المحلية (MOLA) هي المسؤولة عن الإشراف على الوظائف البلدية وتقديم الدعم المالي لها.
20. يتم التخلص من ما يصل إلى 90% من النفايات الصلبة المتولدة في الأردن (حوالي 2.1 مليون طن) في مكب واحد من مكبات النفايات الـ 17 العاملة⁸. مكب الغباوي هو المكب الوحيد في الأردن الذي يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
21. غالباً ما يؤدي قرب مكبات النفايات من أراضي ومساكن المواطنين إلى انتهاكات جسيمة للحقوق الصحية ناتجة عن الغازات المنبعثة من عملية الحرق، والروائح الكريهة الناتجة عن جمع النفايات، وانتشار القوارض والحشرات، بحيث يصبح المكان المعيشي غير صالح من حيث المتطلبات التي تلبى الحقوق البيئية والصحية.
22. تبلغ نسبة إعادة تدوير النفايات الصلبة 7% وهي منخفضة مقارنة بالمتوسط البالغ 10% في دول مجلس التعاون الخليجي. أنواع النفايات الأخرى، مثل النفايات الزراعية، والنفايات الخطرة، والنفايات الطبية، ومخلفات البناء والهدم، والنفايات الإلكترونية تتولد أيضاً بأحجام متزايدة في الأردن ولكن مع عدم كفاية وسائل المعالجة والتخلص.
23. من حيث التأثير البيئي، تعتبر نفايات المكبات مكوثاً مهماً في ملف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الأردن. تساهم بنسبة 10% من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في البلاد.
24. كما تعد النفايات الطبية أو النفايات الناتجة عن مرافق الرعاية الصحية من أبرز التحديات التي تواجه النظام الصحي والبيئي في الأردن، حيث أن هذه النفايات على اختلاف أنواعها وتصنيفاتها تسبب مخاطر جسيمة على الصحة والبيئة، وقد تؤدي أحياناً إلى تهديد مباشر لحياة الإنسان، حيث قد تكون مواد حادة أو ملوثة بفيروس أو بكتيريا قد تكون معدية أو مشعة وقد تكون من بقايا أجزاء جسم الإنسان المصابة أو المريضة. خلال جائحة كورونا ظهر عدم الاستعداد للنفايات الطبية حيث تضاعفت هذه النفايات خلال تلك الفترة لتصل إلى 10 أضعاف المعدل اليومي لكل مريض بالإضافة إلى العديد من حالات وجود النفايات الطبية والمواد الاستهلاكية والإبر الطبية في حاويات النفايات المنزلية أو في الأراضي الزراعية والغابات.

توصيات للأردن

25. إنشاء نظام رقابة على مختلف المدخلات الطبية والعقاقير للمرافق الطبية والصحية وحصرها في السجلات التي يتم تحديثها دورياً لتقدير كمية النفايات المتولدة خلال فترة معينة كمسألة رقابة وللتأكد من أن النفايات الطبية الخطرة لا يتم إتلافها كنفايات غير خطيرة أو نفايات منزلية.
26. وضع إجراءات وقائية لمعالجة مشكلة وجود النفايات الطبية أو الخطرة في حاوية النفايات المنزلية أو على الأرض المجاورة للمساكن إلى جانب التدابير التصحيحية والإجراءات العلاجية للانتهاكات

4. العدالة المناخية

27. قضية تغير المناخ، كما عبرت عنها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)⁹ لا يمكن منع حتمية الحدوث واستمرارها، ولكن يجب القيام بالعمل لتحقيق هدف اتفاق باريس والوقوف على ارتفاع 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.
28. يعيش الأردن مثل العالم في ظل تغيرات كبيرة في المناخ، وفي الأردن تتمثل هذه التغيرات بدرجات الحرارة وكميات هطول الأمطار، مما يشكل خطراً وشيكاً على النظم الطبيعية والبشرية في المملكة. بسبب التعرض لدرجات حرارة شديدة والجفاف والفيضانات والعواصف والانهيارات الأرضية، وتزايد هذه المخاطر من حيث تواترها وشدتها على مر السنين بسبب تغير المناخ.
29. تأثر الأردن خلال السنوات الخمس الماضية بعدد من الظواهر المناخية المتطرفة والأحداث التي أثرت على حق الإنسان في الحياة والحق في السكن وحق الإنسان في الغذاء الكافي وظروف العمل اللائقة.

30. في نهاية عام 2018، تعرض الأردن لهطول أمطار ومضية مفاجئة غير متوقعة مما أدى إلى تشكل سيول خلفت وراءها 21 طفلاً لقوا مصرعهم ومدرستان جرفتتهما الأمطار الغزيرة في منطقة سياحية خلال رحلة مدرسية.
31. تسببت فيضانات غير متوقعة في عمان في خسائر مادية في الممتلكات تقدر بالملايين في السوق التجاري الرئيسي وأواخر فبراير 2019. في الآونة الأخيرة، أودت السيول الغزيرة نتيجة الأمطار الموسمية في 10 أبريل 2023 بحياة رجل اجتاحته الأمطار الغزيرة على بعد مئات الكيلومترات من وادي عربة، واستمر البحث عنه لمدة أحد عشر يوماً.
32. في دراسة أجرتها جمعية دبين للتنمية البيئية حول تأثيرات تغير المناخ، تم تسجيل 28 حالة أثرت فيها الخسائر المباشرة على السكان بشكل كبير، بما في ذلك، على سبيل المثال، عائلة تعيش في بيت شعار (الخيام البدوية التقليدية). على الرغم من أن وزارة التنمية الاجتماعية قدمت تعويضات للأسر، إلا أنها ظلت محدودة نظرًا لأحداث الفيضانات الشديدة التي أدت إلى أضرار جسيمة بما في ذلك التأثير على الاقتصاد المحلي، وتعطيل النقل، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية، والتأثير على القطاع الزراعي.

توصيات للأردن

33. تطوير نظام تغير المناخ ليصبح قانونًا يضمن مزيدًا من التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ويقلل من تضارب الصلاحيات من أجل حماية حقوق المجتمعات المحلية من العواقب الحالية لتغير المناخ.
34. استخدام أفضل الممارسات الدولية كمعيار محدد من أجل زيادة قدرة المجتمعات المحلية الأكثر عرضة لخطر الأمطار الغزيرة والفيضانات من خلال إنشاء نظام إنذار مبكر وإدخال التحسينات اللازمة على البنية التحتية.
35. تحسين الإطار القانوني للحد من مخاطر الكوارث من خلال إنشاء صندوق مستقل (للمخاطر) من قبل الحكومة، تتمثل مهمته في مواجهة المخاطر المتعلقة بالمناخ، والتعويض عن الخسائر والأضرار. وله آثار مباشرة على قطاعات الزراعة والسياحة والتنمية، ويساهم في تعزيز القدرة على الحفاظ على المناعة والتعافي.
36. إعادة النظر في تدابير التعويض المقدمة للسكان المتضررين من الكوارث البيئية مع مراعاة الآثار الاقتصادية الناتجة عن الفيضانات والسيول التي تؤدي إلى تفاقم التهميش والفقر وسوء الأحوال المعيشية.
37. إنشاء نظام تعويضات السيول والفيضانات من قبل وزارة الزراعة لتعويض المزارعين ومعالجة الفجوة التشريعية التي تمنع المزارعين المتضررين من السيول من الحصول على أي تعويض من صندوق إدارة المخاطر الزراعية، والذي تمت الموافقة عليه بموجب "قانون صندوق إدارة المخاطر الزراعية رقم 5 لعام 2009".
38. النظر في العدالة المناخية وآثار تغير المناخ في صميم معالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروف المعيشة، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.
39. إعداد خطة عمل مناخية محلية شاملة للتأهب والمواجهة والاستجابة لتأثيرات تغير المناخ.
40. تعديل نظام التصنيف والترخيص البيئي وتعديلاته رقم 69 لسنة 2020 لضمان نشر المعلومات الخاصة بتراخيص المشاريع ودراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، بما يضمن حق الحصول على المعلومات.

- 1 General Assembly, A/RES/76/300 voting record, <https://digitallibrary.un.org/record/3982659?ln=en>.
- 2 Human Rights Council, The human right to a clean, healthy and sustainable environment, A/HRC/RES/48/13, 18 October 2021, <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G21/289/50/PDF/G2128950.pdf?OpenElement>; UN General Assembly, The human right to a clean, healthy and sustainable environment, A/RES/76/300, 1 August 2022, <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/442/77/PDF/N2244277.pdf?OpenElement>.
- 3 according to statements by officials of the Ministry of Water and Irrigation
- 4 According to Falkenmark Index.
- 5 The National Climate Change Adaptation Plan of 2021
- 6 Drinking Water, Sanitation and Hygiene in Schools Global Baseline Report 2018
- 7 State of the Country Report 2019
- 8 <https://www.mdpi.com/2071-1050/14/1/480>
- 9 IPCC, Climate Change 2023: Synthesis Report, <http://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/>.